

ملخص تنفيذي

يأتى التقرير المالي الشهري من وزارة المالية، وقد ساهم أيضاً في تحسين أداء الربع الرابع تحول معدلات النمو في العديد من القطاعات من قيم سالبة في الربع الثالث إلى قيم موجبة في الربع الرابع ومن أهمها التشييد والبناء، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة، والوساطة المالية، والتعليم، والصحة. بالإضافة إلى تواصل النمو الإيجابي في عدد من القطاعات أبرزها قناة السويس، والأنشطة العقارية، والزراعة، والتأمين، وتساعد الاستثمارات الخاصة (والتي تمثل ٥٥٪ من الاستثمارات الكلية) خلال الربع الرابع على الرغم من انخفاض إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة.

أهم التطورات:

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) تراجعاً ملحوظاً طبقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث سجل ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,١٪ خلال العام المالي السابق. ويأتى ذلك كمحصلة للأداء الجيد المحقق خلال الربعين الأول والثاني من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى التحسن في أداء الربع الرابع، مما عوض انكماش الناتج خلال الربع الثالث. وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نحو ٨٩٣,٩ مليار جنيه (١٣٧١,٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٨٧٨,٤ مليار جنيه (١٢٠٦,٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

وبالرغم من تباطؤ معدل النمو خلال عام الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكي - والذي يشكل ٨٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بـ ٤٪ في معدل النمو - يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ ٥,٠٪ و ٣,٨٪ على التوالي، بينما إنخفض الإنفاق الاستثماري بنحو ٤,٤٪. وقد سجلت كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً قدره ٣,٧٪ و ٨,١٪ على التوالي خلال عام الدراسة مقارنة بإنخفاض قدره ٣٪ و ٣,٢٪ خلال العام المالي السابق.

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ليسجل ١,٩٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة نمو كل من قناة السويس (معدل نمو حقيقي ١١,٥٪، و ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وهو معدل نمو مرتفع مقارنة بمقارنة بإنخفاض قدره ٢,٩٪ خلال العام المالي السابق، وكذا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٦,٧٪، و ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والتأمين (معدل نمو حقيقي ٤,١٪، و ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى البترول (معدل نمو حقيقي ٢,٤٪، و ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة كان قد سجل أكبر نسبة إنكماش (معدل نمو حقيقي -٥,٩٪، و ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانيًا المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أن نسبة العجز الكلي^٢ للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٩,٨٪ بزيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية عن العام الماضي، وقد حقق العجز حوالي ١٣٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتى ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يخص نسبة العجز الأولى^٤ إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت إلى ١,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,١٪ من الناتج المحلي خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ١,١٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٦٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٢,٥٪ مما عادل أثر الزيادة في الإيرادات الضريبية بـ ١,٢٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ ١,٧٪ لتصل إلى ٨٩,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بـ ١,٣٪ لتسجل ٧٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير أنه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحي الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إنكماشاً ليبلغ ١,٨٪ مقارنة بـ ٥,١٪ خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠، وذلك تثاراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الاقتصاد المصري.

انخفاض نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ بـ ٠,٣ نقطة مئوية ليبلغ ٧,٢ مليار جنيه أي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ٤,٨ مليار جنيه (٣,٣٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ليصل إلى ٦٤,٩٪ من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ليسجل ١٠١٩,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٣٪ في نهاية سبتمبر العام الماضي و بينما إنخفضت نسبته مقارنة بـ ٧٠,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٥,٢٪ خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١٥,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠١٠. وذلك على الرغم من ارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٦٪، ليبلغ ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية يونيو من العام السابق.

انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ليسجل ٨٪ مقابل معدل نمو سنوي قدره ٩,٥٪ في نهاية أغسطس ٢٠١١، ومعدل سنوي قدره ١١,٨٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

انخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ ليسجل ٧,١٪ مقارنة بـ ٨,٢٪ خلال الشهر السابق. وفي نفس الوقت، إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ بشكل طفيف مسجلاً ٧,٦٪ مقارنة بـ ٧,٩٥٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ رفع سعر عائد الإيداع لليلة واحدة بنقطة مئوية ليبلغ ٩,٢٥٪ ورفع سعر الإقراض لليلة واحدة بـ ٠,٥ نقطة مئوية ليبلغ ١٠,٢٥٪. كما تم رفع سعر عمليات إتفاقيات إعادة الشراء (Repo) بـ ٠,٥ نقطة مئوية ليبلغ ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى رفع سعر الإئتمان والخصم بنقطة مئوية ليبلغ ٩,٥٪.

حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ عجزاً كلياً بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

على الرغم من أنه مازال مبكراً لوضع تقييم دقيق للأثر طويل المدى للأحداث الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق معدل نمو أقل في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ ١,٨٪، مقارنة بمعدل نمو بلغ حوالي ٥,١٪ خلال العام المالي السابق. يعكس أداء الربع الرابع تحسناً ملحوظاً مقارنة بأداء الربع الثالث، حيث سجل معدل نمو قدره ٠,٤٪ بينما كان معدل النمو في الربع الثالث -٤,٣٪. ويرجع تحسن أداء الربع الرابع نسبياً مقارنة بالربع الثالث إلى انحسار معدل التراجع في نمو الصناعة التحويلية من ١١,٤٪ في الربع الثالث إلى ٣,٨٪ في الربع الرابع، علماً

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

جنيه ٤,٣، ٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢١,٤ مليار جنيه و ٤,٦ مليار جنيه بالتوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد حققت أيضاً ارتفاعاً قدره ٩٥,٢٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع كافة أبواب الإيرادات غير الضريبية لتشمل: الارتفاع الملحوظ في المنح لتسجل ٥,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٠٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١١/٢٠١٠، ويرجع ذلك بسبب الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من السعودية، ومنحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولة قطر). إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت إيرادات عوائد الملكية وحصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٥٧,٢٪ و ١٢,٢٪ ليحققا ١٠,٥ مليار جنيه و ٣,٦ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٦,٧ مليار جنيه و ٣,٢ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت الإيرادات المتنوعة بـ ٢٩,١٪ خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ لتسجل ١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً قدره ١٣,٥٪ لتصل إلى ١١٠,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٧,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، والمصروفات الأخرى، حيث انخفضوا بـ ١٦,٦٪، ٣٣,٩٪، ١٣,٧٪ ليصلوا إلى ٤,٨ مليار جنيه، ٦,٧ مليار جنيه، و ١٠,٣ مليار جنيه بالتوالي خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويمكن تفسير انخفاض باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بـ ٣٢,٣٪ لتصل إلى ٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ٩,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٤,٤٪ لتصل إلى ٣٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٩ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ٢٢,٩٪ لتسجل حوالي ٣١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. سجل كذلك باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعاً بـ ٤٠,٧٪ ليصل إلى ٢٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٥,٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٧

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١١ إلى ٦٤,٩٪ ليسجل ١٠١٩,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٦٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٨٥٨ مليار جنيه (٥٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٧١٨,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٥٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٤٩,٩ مليار جنيه و ٢٢١,٣ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٦٨,٨ مليار جنيه و ١٨١,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٩٣٣,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٥٩,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٧٨٠,٦ مليار جنيه (٥٦,٩٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٧٦٥,٢ مليار جنيه (٤٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٦٢١,٦ مليار جنيه (٤٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٢,٠ مليار جنيه ليصل إلى ١٧١,٠ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٩٦٨,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٦١,٧٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨١٦,٨ مليار جنيه (٥٩,٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٧٨٣,٥ مليار جنيه (٤٩,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٤٣,٤ مليار جنيه (٤٦,٩٪ من

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

الضرائب على الممتلكات بـ ٧,٨٪ لتصل إلى ٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ و قد حققت حصيلة قدرها ٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. في حين انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ ٥,٧٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ١٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١٠. وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها تأثير الأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير على التجارة، وكذا الإضطرابات التي تشهدها الأسعار العالمية لبعض المنتجات السلمية.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ٢٥٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنفس النسبة بنحو ٤٧,٢٪ لتصل إلى ١٠,٨ مليار جنيه و ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠,٤ مليار جنيه و ٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق. انخفضت كذلك عوائد الملكية بـ ٢٤,٤٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١٠. وقد انخفضت أيضاً حصيلة بيع السلع والخدمات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لتصل إلى ما يقرب من ١٧,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعاً قدره ٩,٨٪ لتصل إلى ٤٠٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٦٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ ٦,٨٪ و ١٧,٥٪ خلال عام الدراسة ليسجلوا ٢٦,١ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. على نحو آخر، ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ٨,٥٪ لتسجل ٣١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٢,٨٪ لتصل إلى ٩٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ١٧,٦٪ لتسجل حوالي ٨٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. سجل كذلك باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعاً بـ ١٩,٦٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى انخفاض طفيف في نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي وذلك بحوالي ٠,٣ نقطة مئوية ليبلغ ٣٪ من الناتج، محققاً ٤٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١١/٢٠١٠. ويأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة بنسبة أكبر من المصروفات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد انخفضت لتسجل ١ نقطة مئوية خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١,٥ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- أكتوبر من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٢٢,٥٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ٦٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢,٣ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٩٥,٢٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بـ ٣٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع المحقق في الإيرادات الضريبية يرجع إلى ارتفاع كل من إيرادات ضريبة الدخل، والضرائب على الممتلكات، والذاتان قد ارتفعا بـ ١١,٧٪ و ٢٠,٥٪ ليحققا ١٣,٢ مليار جنيه و ٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١١,٨ مليار جنيه و ٣,٣ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١١/٢٠١٠. وجدير بالذكر أن الارتفاع في ضريبة الدخل قد جاء نتيجة ارتفاع الضرائب على الدخل من التوظيف، والضرائب على الدخل بخلاف التوظيف بـ ١٥,١٪، و ٨,٢٪ ليسجلا ٤,٨ مليار جنيه و ٠,٥ مليار جنيه بالتوالي مقارنة بيوليو- أكتوبر ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصة الضرائب من قناة السويس بـ ٣٠٪ لتسجل ٣,٩ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. أما الارتفاع في الضرائب على الممتلكات فقد جاء نتيجة لارتفاع الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٢٥,٤٪ لتحقق نحو ٣,٢ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر، انخفضت باقي أبواب الإيرادات الضريبية خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١ بسبب انخفاض الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بـ ١,٧٪ و ٥,٥٪ ليسجلا ٢١ مليار

٥ يمكن تفسير الإنخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية بإنخفاض حجم الإيرادات المتنوعة من قطاع البترول بنحو ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض الإيرادات المتنوعة الرأسمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه نتيجة الأضطرار التي تم ردها إلى هيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى أن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كان قد شهد تمويل إستراتيجي لتنفيذ حزمة مالية إستثمارية بلغ قدرها ٨ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

معدل النمو المحقق منذ يونيو ٢٠١١ جاء نتيجة انتهاء اثر فترة الأساس الناتجة عن تسوية مديونية عدد من شركات قطاع الأعمال العام مع الجهاز المصرفي في يونيو ٢٠١٠.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض في نهاية سبتمبر ٢٠١١ بمقدار ٣٢,٤٪ ليصل إلى ٢٤ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ٦٪ مع نهاية نفس الشهر من العام السابق حيث سجل ٣٥,٥ مليار دولار. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الجدير بالذكر أن معدل التراجع في الإحتياطيات الدولية - والذي جاء نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد مؤخرا في بداية العام الحالي- قد بدأ في الإنحسار التدريجي حيث إنخفض معدل التراجع الشهري إلى ٤٪ مقارنة بانخفاض قدره ٩,٧٪ خلال شهر مارس ٢٠١١، وهو أعلى معدل انخفاض شهري سجل منذ يناير الماضي.

ومن ناحية أخرى، فقد ظل معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) في تراجع مستمر منذ نوفمبر ٢٠١٠، ليسجل ٥,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١ لتصل بذلك جملة الودائع إلى ٩٧٨,١ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ١١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق، هذا ويقترب نصيب الودائع غير الحكومية منها بحوالي ٨٧,٧٪. وكذلك فقد استمر معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) في التراجع ليصل إلى ٢,٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بمعدل سنوي قدره ٨,٧٪ مع نهاية سبتمبر ٢٠١٠، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة ٤٧٩ مليار جنيه. وبالنظر إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض لكل من القطاع غير الحكومي والحكومي قد سجل نفس المعدل الذي وصل إلى ٢,٥٪، حيث بلغت جملة الإقراض للقاعين الأول والثاني على التوالي ٤٤٠,٩ مليار جنيه و٣٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١. وبذلك، فقد استقرت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية للشهر الرابع على التوالي لتسجل ٤٤,٦٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٤٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية لتبلغ ٦٢,٩٪ خلال سبتمبر ٢٠١١ مقابل ٦٣,١٪ ومقابل ٧٣,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص معدلات الدولار، فقد استقرت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية مقارنة في الشهر السابق لتصل إلى ١٧,٣٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ١٧,٢٪ خلال الشهر السابق، وإن كانت قد ارتفعت مقارنة بنسبة ١٦,٧٪ والمحققة مع نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، فقد انخفضت أيضا معدلات الدولار في الودائع خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ لتصل إلى ٢٣,٧٪ مقارنة بـ ٢٣,٩٪ خلال الشهر السابق، بينما ارتفعت مقارنة بنسبة ٢٢,٤٪ والمسجلة خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً تطورات الأسعار المحلية

انخفض معدل التضخم السنوي^٩ لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ ليسجل ٧,١٪ مقارنة بـ ٨,٢٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١١٪ خلال أكتوبر ٢٠١٠. (وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد انخفض أيضاً خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ مسجلاً ٧,٥٪ مقارنة بـ ٨,٥٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠).

ويرجع الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي إلى تراجع أسعار بعض البنود الفرعية لمجموعة "الطعام والشراب" (خاصا "الخضروات" و"الخبز والحبوب")، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الأخرى مقارنة بالشهر السابق فيما عدا معدل التضخم السنوي لمجموعة "الملابس والأحذية"، والذي قد ارتفع ليسجل ٣٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، يمكن تفسير التراجع النسبي في معدل التضخم السنوي العام نتيجة انخفاض معدل تضخم مجموعتي "الطعام والشراب"، و"المطاعم والفنادق" ليسجلاً ٨,٧٪، و٢,٢٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١، مقارنة بـ ٨,٩٪ و١٠,٧٪ خلال الشهر السابق على التوالي. بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم السنوي لمجموعتي "التعليم" و"الرعاية الصحية" ليسجلاً ٩,٩٪، و١٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١، مقارنة بـ ٢٤,٣٪ و٢٪ خلال الشهر السابق على التوالي. بالإضافة إلى ذلك فقد تراجع معدل التضخم السنوي لمجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" لتسجل ٢,٨٪ خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٣,٩٪ خلال الشهر السابق. في حين، ارتفع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الملابس والأحذية" ليسجل ٣٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ١,٨٪ خلال الشهر السابق.

وفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد إنخفض معدل التضخم الأساسي

الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٠. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ١٥٢,٧ مليار جنيه ليصل إلى ٩٣٣,٣ مليار جنيه، بالرغم من إنخفاض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٢,٨ مليار جنيه ليصل إلى ٩٨,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية سبتمبر ٢٠١١ بحوالي ١٥,٩٪ لتصل إلى حوالي ٢٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٣,٠ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ليسجل ١,٣ سنة مقارنة بـ ١,٧ في سبتمبر ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ليصل إلى ١١,٩١٪ مقارنة بـ ١٠,٦٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٥,٢٪ خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١٥,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠١٠. وذلك على الرغم من ارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٦٪، ليلعب ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية يونيو من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنسبة ٣,٢٪ مسجلاً ٢٧,١ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٦,٢ مليار دولار (٧٧,٩٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في يونيو ٢٠١٠.

رابعاً التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، فقد استقر إجمالي السيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ عند نفس مستوى الشهر السابق تقريباً، مسجلاً ١٠٢٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ٠,٥٪ خلال شهر أغسطس ٢٠١١. أما على صعيد معدلات النمو السنوية، فقد تراجع معدل نمو السيولة المحلية ليسجل ٨٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ٩,٥٪ في نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك كحصول عدة عوامل، فعلى جانب الأصول فقد حققت الأصول الأجنبية تراجعاً قدره ٢٧,٨٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق مما عادل الارتفاع الكبير في معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والذي وصل إلى ٤١,٣٪. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب اللتزامات، فقد تباطأ معدل النمو السنوي للنفود ليصل إلى ١٥,١٪ في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ١٩,١٪ خلال الشهر السابق، وكذلك استمر معدل النمو السنوي لأشياء النقود في التباطؤ للشهر الرابع على التوالي ليصل إلى ٥,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٦,٦٪ في نهاية أغسطس ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيلاحظ استمرار معدل نمو صافي الأصول الأجنبية في الانخفاض بشكل كبير مع نهاية سبتمبر ٢٠١١ محققاً معدل انخفاض سنوي وصل إلى ٢٧,٨٪، لتبلغ بذلك صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي ٢٢٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٤٢,٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدي البنك المركزي بمقدار ٣١,١٪ (على أساس سنوي) مسجلاً ١٣٢ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بانخفاض سنوي قدره ٢٨,٣٪ في نهاية أغسطس ٢٠١١، وكذلك انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بمقدار ٢٢,٦٪ خلال السنة المنتهية في سبتمبر ٢٠١١ ليصل إلى ٩٣,٢ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض سنوي أقل قدره ٧,٨٪ خلال الشهر السابق ليصل إلى ١٠٥,١ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١١ ليصل إلى ٢٥,٧٪ مسجلاً ٧٩٩,٢ مليار جنيه وذلك مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٤,٢٪ في نهاية الشهر السابق. ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٤١,٣٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١١ لتبلغ ٤٨٢,٣ مليار جنيه، وهو ما يعكس بشكل رئيسي زيادة حيازة الأوراق المالية الحكومية من قبل البنوك المحلية بعد انخفاض حيازة المستثمرين الأجانب لها في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

وفيما يخص الإقراض الممنوح للقطاع الخاص، فقد سجل في نهاية سبتمبر ٢٠١١ معدل نمو سنوي مقداره ١,٣٪ ليصل إلى ٤٢٥,٩ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو بلغ ١,٠٪ في نهاية الشهر السابق، وإن كان قد تراجع على أساس شهري بمقدار ٠,٢٪ في شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٥٪ في نهاية أغسطس ٢٠١١.

على الجانب الآخر، ارتفع معدل النمو السنوي للمطلوبات من قطاع الأعمال العام ليسجل ١٣,٤٪ ليصل إلى ٣٤,٩ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ١٠,٨٪ في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١. والجدير بالذكر أن ارتفاع

^٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تويبب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تويبب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تويبب الديون المعاد إقرضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدة الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التويبب الجديد.

^٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

بشكل طفيف خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ ليسجل ٧,٦٪ مقارنة بـ ٧,٩٪ خلال الشهر السابق^١ ومقارنة بـ ٨,١٪ المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ ليسجل ١١,٨٪ مقارنة بـ ١٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٤,١٪ خلال سبتمبر ٢٠١٠. في حين، ارتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ١,١٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بانخفاض قدره ٠,٢٪ خلال أغسطس ٢٠١١. وجدير بالذكر أن الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ يرجع إلى التباطؤ في معدل النمو السنوي لكل من مجموعة "الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك" و"الصناعات التحويلية" ليسجلا ٥,١٪ و ٧,٦٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ١١,٢٪ و ٩,١٪ على التوالي خلال الشهر السابق، مما فاق أثر الارتفاع في معدل التضخم السنوي لمجموعة "التعدين واستغلال المحاجر" ليسجل ٣,٥٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٢٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ رفع سعر عائد الإيداع ليلية واحدة بنقطة مئوية ليليل ٩,٢٥٪ ورفع سعر الإقراض ليلية واحدة بـ ٠,٥٠ نقطة مئوية ليليل ١٠,٢٥٪. كما تم رفع سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) بـ ٠,٥٠ نقطة مئوية ليليل ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى رفع سعر الإئتمان والخصم بنقطة مئوية ليليل ٩,٥٪. وقد بررت لجنة السياسة النقدية هذا القرار في ضوء " أن التباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي قد يحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال ارتفاع الضغوط التضخمية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى طبيعياً الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن لجنة السياسة النقدية قد ارتأت ضرورة رفع أسعار الفائدة في ظل وجود ضغوط تضخمية من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

سادساً المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار (٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض قدره ٣,٤ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي السابق، ويعتبر هذا العجز متوقفاً في أعقاب الأحداث التي شهدتها مصر منذ ٢٥ من يناير. ويأتي هذا التطور كمحصلة لتحقيق الميزان المالي والرأسمالي صافي تدفقات للخارج بنحو ٤,٨ مليار دولار خلال سنة الدراسة، بالإضافة إلى عجز في ميزان المعاملات الجارية بلغ حوالي ٢,٨ مليار دولار، في حين سجل بند صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار. وجدير بالذكر أن ميزان المدفوعات كان قد حقق فائض كلي بلغ حوالي ٠,٦ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل عجزاً كلياً بلغ ١,٠٣ مليار دولار خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢٠١٠ تأثراً بتداعيات الأحداث التي مرت بها مصر والمنطقة العربية والتي أثرت سلباً على كل من الإيرادات السياحية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في مصر.

سجل العجز في الميزان التجاري نحو ٢٣,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ محققاً بذلك إنخفاض قدره ٥,٣٪ عن العجز المحقق خلال العام المالي السابق والذي بلغ ٢٥,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع جملة الصادرات بنسبة ١٣,١٪ إلى ٢٧,٠ مليار دولار بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات بـ ٣,٠٪ إلى ٥,٨ مليار دولار. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الارتفاع في جملة الصادرات السلعية الي زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ١٨,٣٪ لتصل إلى ١٢,١ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات غير البترولية بنحو ٩,١٪ لتصل إلى حوالي ١٤,٩ مليار دولار. بينما يأتي الارتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ١٥,٢٪ لتصل إلى ٥,٩ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة ضئيلة بلغت ٢,٣٪ لتصل إلى ٤٤,٨ مليار دولار. ونتيجة لذلك فقد ارتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٣,٢٪ خلال سنة الدراسة مقارنة بـ ٤٨,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما عن الميزان الخدمي، فقد إنخفض الفائض الكلي المحقق خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ٧,٩ مليار دولار مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٢١,٩ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة

في المتحصلات من النقل بنسبة ١١,٨٪ لتتحقق ٨,١ مليار دولار ومنها متحصلات قناة السويس التي بلغت ٥,١ مليار دولار بارتفاع قدره ١١,٩٪. وقد قابل هذا الارتفاع الإنخفاض في متحصلات السياحة والسفر بـ ٨,٦٪ لتتحقق ١٠,٦ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ٢٧,٨٪ في الإيرادات الأخرى. كما إنخفضت كل من متحصلات دخل الاستثمار والمتحصلات الحكومية بنسبة ٤٩,٥٪ و ٤٦,٠٪ على التوالي. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٥,٨٪ لتصل إلى حوالي ١٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع هذا الارتفاع في المدفوعات الخدمية إلى ارتفاع كل من مدفوعات الاستثمار بنسبة ٢٤,٥٪ لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار ومدفوعات النقل بنسبة ١٢,٧٪ لتصل إلى ١,٤ مليار دولار مما عوض الإنخفاض في باقي البنود الفرعية. وترجع الزيادة الكبيرة في قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال عام الدراسة إلى زيادة الأرباح المحولة للخارج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مصر خاصة الشركات التي تعمل بقطاع البترول. وبناء على ما سبق فقد إنخفضت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية لتصل إلى ١٥٦,٣٪ مقارنة بنسبه قدرها ١٧٨,٢٪ خلال العام المالي السابق.

هذا وقد ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٣٠,٢٪ لتتحقق ١٢,٤ مليار دولار، بينما انخفضت صافي تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٢١,١٪ لتتحقق ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وقد كان لارتفاع صافي التحويلات الخاصة أكبر الأثر على زيادة المتحصلات الجارية والتي ارتفعت بـ ٧,١٪ لتتحقق ٦٢ مليار دولار، بينما ارتفعت المدفوعات الجارية بحوالي ٤,١٪ لتصل إلى ٦٤,٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥,٧٪ مقارنة بنحو ٩٣,١٪ خلال العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره إنخفاض عجز الميزان الجارى بحوالي ٣٥,٩٪ ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بعجز قدره ٤,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ صافي تدفقات للخارج بقيمة ٤,٨ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٨,٣ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للخارج بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك في ضوء بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة أدون الخزائن المصرية مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن صافي مبيعات الأجانب لأدون الخزائن المصرية قد وصلت إلى ٦,١ مليار دولار خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢٠١٠. كما إنخفض أيضاً صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للداخل بقيمة ٢,٢ مليار دولار مما يقل بحوالي ٦٧,٦٪ عن القيمة المحققة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ التي بلغت ٦,٨ مليار دولار. وقد شهدت الفترة يناير- يونيو ٢٠١١/٢٠١٠ تراجعاً حاداً في صافي الاستثمار المباشر في مصر ليسجل لأول مرة رقماً سالباً بلغ ٦٥ مليون دولار. في حين سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٤,٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافي تدفقات للخارج بقيمة ٣,٤ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٩,٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٠,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

ووفقاً لما سبق فقد إنخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٦,٣ أشهر مقارنة بـ ٨,٦ أشهر خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

سابعاً تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١ بـ ٢٢١٩ نقطة ليصل إلى ٤٤٥١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في أكتوبر ٢٠١٠ والذي بلغ ٦٦٧٠ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٢٧٪ في أكتوبر ٢٠١١ مقارنة بمستواه المحقق خلال نفس الشهر من العام السابق لتسجل ٣٢٩ مليار جنيه (٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتأتي تلك الآثار السلبية التي تشهدها البورصة المصرية كنتيجة متوقعة للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً.

^١ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصددمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١,٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.